

## جمهورية فنزويلا البوليفارية الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

أودُّ أن أشكر وأن أهنئ في آن معا رئيس وموظفي الصندوق على تنظيمهم لدورة مجلس المحافظين الثالثة والأربعين هذه حول موضوع محوري، وهو "الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الفقر بحلول عام 2030". وبالتذكير بجدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، سلّطت هذه الدورة الضوء على بداية الحوار رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، وتطلع للجدل الذي سيدور حول هذه القضية الحاسمة خلال دورة مجلس المحافظين هذه.

وكما أشار إليه وزير الشؤون الخارجية لدينا مؤخرا، وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على تنفيذ خطة 2030، تعتبر تعبئة الموارد أمرا يتسم بأهمية حاسمة في السعي للقضاء على انعدام المساواة والجوع والفقر بجميع أشكالها وأبعادها.

ونظرا لهذا الوضع، لا بد للعالم المتقدم من أن يكرس المزيد من الجهود لإدخال التغييرات الضرورية على النظام الاقتصادي العالمي، ولتوفير التمويل للتنمية بهدف ضمان أن تكون هذه التغييرات عادلة، وتتسم بالمساواة. ولذلك فإنه من الضروري بمكان إدخال التغيير، واتخاذ خطوات فعلية ملموسة ومقررة للإيفاء بالتزامات المفترضة بموجب اتفاق مونتريه، وإعلان الدوحة، وجدول أعمال أديس أبابا المعني بتمويل التنمية، بهدف التنمية المستدامة 17. وبهدف القيام بذلك يتوجب على الدول المتقدمة أن تحترم بشكل تام التزاماتها ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزام الذي عقده عدد من الدول المتقدمة بتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية بما يعادل حوالي 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للبلدان النامية، وتوفير ما بين 0.15 في المائة و0.20 في المائة من دخلها القومي الإجمالي على شكل مساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا.

وتشاطر بلدنا الاعتقاد السائد بأن توفير التخفيف من الديون يجب ألا يؤثر سلبا على تشغيل البرامج الاجتماعية المصممة لمساعدة شعبنا على المضي قدما. وهذا اعتقاد راسخ لا بد من أن يعتنقه المجتمع الدولي، وبخاصة الدول المتقدمة بهدف مساعدة البلدان التي، نتيجة لعوامل عديدة مثل تدهور الأسعار العالمية لصادراتها الأساسية، أو التي عانت من أزمات مالية، قد راكمت ديونا ضخمة لم تعد في موقع يسمح لها بسدادها؛ وبالتالي هنالك مرافق كثيرة تم إعدادها لتمكينها من الإيفاء بالتزاماتها.

وندعم بصورة حازمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتحقيق شكل أكثر اتساقا واتزاناً من التنمية. وتعتبر PETROCARIBE مثالا واضحا عن كيف تعمل فنزويلا بالتضامن مع، وعلى أساس تكاملي مع شعوب الكاريبي لتيسير الوصول إلى مصادر الطاقة من خلال مخطط جديد يتسم بالمساواة والتفضيل والعدالة للتجارة مع بلدان الكاريبي.

وفي الختام، تودّ جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد مجددا على رفضها الحازم والشديد لإعداد وتنفيذ إجراءات أحادية قاسية اقتصادية ومالية وتجارية تخرق حقوق الشعوب في تقرير المصير، وتخرق سيادة البلدان التي تُوجّه ضدها. وهذا النوع من الإجراءات، مثل تلك التي تم فرضها على بلادي، لا تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، وتتضارب مع قواعد القانون الدولي، وبالتالي فهي تؤدي إلى عرقلة الوصول الكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة في حالة بلدان الجنوب.

وشكرا لكم.